مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٨٣

الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١١/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيدة آنيلّي	(ايطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزيريف
	الأرجنتين	السيد دي تيلا
	ألمانيا	السيد كنكل
	اندونيسيا	السيد العطاس
	بوتسوانا	السيد ميرافهي
	الجمهورية التشيكية	السيد فوندرا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد شيان تشيشن
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد دي شافيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ريفكيند
	نيجيريا	السيد ايكيمي
	هندوراس	السيد أوربيزو بانتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كريستوفر

جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقـــاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

إقرار جدول الأعمال

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتذكر أعضاء المجلس أن تاريخ وجدول أعمال هذه الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمن أقرهما أعضاء المجلس في مشاوراتهم السابقة. ووفقا لذلك التوافق في الآراء، فإن جدول الأعمال المؤقت لهذه الجلسة معروض على المجلس في الوثيقة S/Agenda/3583. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن جدول الأعمال قد أقر.

أقر جدول الأعمال.

الذكرى السنوية الخمسون لانشاء الأمم المتحدة

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أنوه، في هذه الجلسة الاحتفالية لمجلس الأمن، بأن أعضاء المجلس التالية أسماؤهم يمثلهم وزراء خارجيتهم: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل الجمهورية التشيكية النائب الأول لوزير خارجيتها. ويمثل رواندا وعمان الممثلان الدائمان لهما لدى الأمم المتحدة.

إن روح التعاون التي أبداها جميع الحاضرين هنا والتي مكنت من عقد هذه الجلسة المهمة جدا، تحظى بتقدير عميق من جانبنا جميعا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم اليوم في هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن الدولي. وإنه لمما يشرفني أيضا، سيدتي الرئيسة، أن أحييك في هذه المناسبة التاريخية والتاريخية لسببين: أولا، إنها تتوافق والذكرى السنوية الخمسين لانشاء هذه المنظمة. وثانيا، هذه هي المرة الأولى التي تترأس فيها سيدة هذه الهيئة في جلسة على المستوى الوزاري. وهذا تأكيد على الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به المرأة على أعلى مستويات الدبلوماسية الدولية. ومما يثلج الصدر أن يحدث هذا بعد وقت قصير من انتهاء مؤتمر المرأة في بيجينغ، والذي مثل في حد ذاته معلما تاريخيا.

إن تجمع الوزراء المسؤولين عن ادارة الشؤون الخارجية للدول في جميع أنحاء العالم أمر له أهميته. فوجود مثل هذا العدد من الشخصيات البارزة هنا حدث يبعث على الترحيب ويحظى بالاعجاب. وأعرب عن امتناني لكم جميعا على حضوركم.

وبالنظر إلى تعقد العالم الذي نعيش فيه، تكون الاجتماعات على هذا المستوى ضرورية. فهي تساعد على تقوية هذا الجهاز الذي يضطلع اليوم أكثر من أي وقت مضى بالدور الذي توخاه له الميثاق.

إن كل صراع كبير في التاريخ أعقبته فترة اعادة بناء وتحول. ويلزم التوصل إلى سبل جديدة لحل المشاكل. وهنا في هذه القاعة تكمن مسؤولية وشرف السعي إلى تشكيل المستقبل في ظل ظروف دولية تغيرت تغيرا جذريا.

وإن خبرة السنوات القليلة الماضية تؤكد لنا أن هذه المهمة لن تكون بالمهمة اليسيرة. فالصبر والتصميم سيكونان مطلوبين. وإن التعاون أمر أساسي، ويجب إعادة النظر في المفاهيم. ولابد من اصلاح المؤسسات وتبني نهج جديدة حتى وإن تم الابقاء على المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية.

ومجلس الأمن في حد ذاته مثال مؤثر على أن الهياكل والآليات المتاحة لنا يمكن أن تتكيف وتتطور لتواجه التحديات الجديدة. وفي الأزمة تلو الأزمة عبر السنوات القليلة الماضية، برهن الممثلون الموقرون الذين شغلوا المقاعد التي تحتلونها الآن على أنهم جزء من التحول وعملية التغير الايجابية.

لقد عمل مجلس الأمن بشكل أكثر مرونة واستمرارية وابتكارا من أي وقت مضى. وعمله يشمل نطاقا أوسع بكثير مما كان يشمله في الماضي. وبالاضافة إلى استجابات المجلس التقليدية في حسم الصراعات، فلقد اتخذ مواقف رائدة فيما يتصل بالجزاءات والوزع الوقائي ومحاكم جرائم الحرب الدولية وبناء الثقة ومن خلال المراحل المتعددة لاضفاء الديمقراطية.

لقد كان العمل في أغلب الأحيان يبعث على الاحباط. وكانت هناك انتكاسات وكانت هناك نجاحات. ولكن بشكل عام، ينبغي أن يكون المثل الذي ضربه مجلس الأمن بأدائه الهاما لكل من يتعين عليه أن يواجه القرارات الصعبة في عصر الغموض والتغير هذا.

وجدول أعمال مجلس الأمن المتنامي والمتنوع ألقى بمطالب جديدة على عاتق الأمانة العامة، التي تقوم هي نفسها حاليا بالتكيف مع واقع العالم المعاصر. وكما ذكرت مرارا وتكرارا، فقد عقدت العزم على أن تكون الأمانة العامة أكثر فعالية في الوفاء بالمهام التي يوكلها المجلس إليها. وتحقيقا لهذا الهدف، ظلت عملية الاصلاح، التي بدأت بها في بداية تقلدي لمنصبي، جارية وستستمر. وإذا أردنا أن نواجه التحديات الماثلة أمامنا، فمن الضروري أن يعمل مجلس الأمن والأمانة العامة بتعاون وثيق فيما بينهما.

وطوال بضع سنوات حتى الآن نجح المجلس في تحقيق توافق آراء بشأن معظم قراراته. وتسود روح من التعاون. كما أن العلاقة بين الأمانة العامة والمجلس أصبحت أكثر تفاعلا وديناميةً، وعلينا أن نواصل العمل معا لتحسين طرائقنا وأعمالنا.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا الإطار أود أن أقول مرة أخرى إن تنفيذ عمليات حفظ السلام بالنسبة لي موضع اهتمام حقيقي، وعلى الأخص لأن دولا أعضاء مدينة في الوقت الحالي للأمم المتحدة بأكثر من ٣,٤ من بلايين الدولارات.

إن العمليات في يوغوسلافيا السابقة وحدها تكلف ما يقرب من ٤,٧ من ملايين الدولارات كل يوم. والحالة الراهنة تضطرنا إلى الحد من أعمالنا وإلى اتخاذ تدابير جذرية بالنسبة للمستقبل. وهذا، في رأيي، له نتيجتان يجب عدم الاستخفاف بهما.

النتيجة الأولى نتيجة مالية، وهي تؤدي بالأمم المتحدة إلى أن ترفض - لأسباب نقدية خالصة - أعمالا من شأنها أن تكون، مع ذلك، مرغوبا فيها من الناحية السياسية. إن كل عملية من عملياتنا لحفظ السلام، بطريقة ما، يضطلع بها على حساب عمليات أخرى. ومن ثم، فإننا نخاطر بالسماح للقيود المالية بالتغلب على الضرورات السياسية.

ويؤدي هذا إلى نتيجة ثانية لا تقل خطورة، لأنها نتيجة أخلاقية. إن الأمم المتحدة تتعرض لخطر أن تكون مقيدة في اختيارها للعمليات على أساس معايير وأسباب تتعارض مع مبدأي العالمية والمساواة الواردين في الميثاق. وبعض الصراعات تتعرض لخطر النسيان لأسباب لا صلة لها بالمعاناة التي تسببها وإنما لأنها، بدلا من ذلك، تحدث في مناطق يوجه العالم إليها اهتماما أقل. وبالتالي تخاطر الأمم المتحدة باتهامها بأنها تتبع مجموعتين من المعايير، وبأنها تكيل بمكيالين في اختيار أعمالها في خدمة السلام.

وإنني واثق بأنكم جميعا هنا تدركون تماما هذا كله. ووجودكم هنا اليوم يدل دليلا واضحا على الأهمية التي تعلّقونها جميعا على الدبلوماسية المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة العالمية. وهذا بالنسبة لي مصدر تشجيع، ويجب أن يكون بالنسبة لكل شعب وكل دولة داعيا حقيقيا للأمل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية لإندونيسيا، سعادة السيد على العطاس.

السيد العطاس (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أعتبر أن من دواعي الشرف البالغ أن أتمكن من المشاركة في هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ومن المناسب حقا أن يسجّل مجلس الأمن هذا المعلم في تاريخ منظمتنا باحتفال خاص.

ويود وفد بلدي أن يثني على إيطاليا لعقد هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن على المستوى الوزاري. إنه يوفر لنا فرصة فريدة للتفكر بإمعان بشأن أداء مجلس الأمن منذ إنشائه، وأيضا بشأن طرق زيادة تعزيز كفايته.

ولعلكم تذكرون أن الأمم المتحدة ولدت بينما كانت البشرية لا تزال تعاني من أهوال الحرب العالمية الثانية. والمجتمع الدولي، وقد "آل على نفسه أن ينقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، سعى في مؤتمر سان فرانسيسكو، قبل خمسين عاما، إلى إنشاء منظمة دولية قادرة على منع وقوع تلك المصائب في المستقبل وذلك بتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من

أجل عالم جديد أكثر سلما وأمنا. وأوكِل جانب هام من تلك المهمة، أي صيانة السلم الدولي، إلى هذا المجلس.

بيد أن الآمال العريضة التي علقها المجتمع الدولي على الأمم المتحدة، خيَّمت عليها بعد وقت قصير ظلال الحرب الباردة. والنوايا السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لم يعد من الممكن تحقيقها الكامل في عالم مقسَّم إلى كتلتين عسكريتين أيديولوجيتين متنافستين منخرطتين في صراع من أجل السيطرة.

وفي هذا المجلس كان يفترض مسبقا توفر شعور بالمسؤولية الأسمى والهدف المشترك بين أعضائه. لكن المجلس أصيب بالشلل المرة تلو الأخرى وبالتحديد لأن الدول الكبرى لم تتمكن من تحقيق الإجماع. ونتيجة لهذا، لم يتخذ المجلس في كثير من الأحيان قرارات حاسمة لحل الصراعات، وكانت قراراته تُتحدى أو تُتجاهل كثيرا. كما أن فرض التنافسات بين الشرق والغرب على مداولات المجلس جعلت حتى القرارات المتخذة بالإجماع غير قابلة للتنفيذ.

ولكن مما لا يمكن إنكاره أنه حتى خلال فترة الحرب الباردة، عمل مجلس الأمن على تحقيق قدر معين من الاستقرار العالمي بالحد من نطاق وكثافة الصراعات. ووفر المجلس، وهو يعمل مع الأمين العام، أنماطا من المصالحة، والوساطة، والمساعي الحميدة، وتقصي الحقائق، ومراقبة الهدنة والدبلوماسية الهادئة. ووضع المجلس، المرة تلو المرة، مبادئ توجيهية لحل مشاكل معقَّدة، وأحل الحوار والمفاوضات محل الأعمال العدائية المسلحة.

وبنهاية الحرب الباردة، بزغ عصر جديد في البحث عن السلام. وأحرز تقدم في صراعات طويلة الأجل في بعض البلدان والمناطق. وفي عدد من المناسبات في الماضي القريب، اعترف أعضاء مجلس الأمن الدائمون بالمسؤوليات الدولية الكامنة في مركزهم وأظهروا قدرة على القيام بعمل موحد لم ير لها مثيل من قبل. وبالتالي توفرت لدينا لمحة عما يمكن أن يحققه المجلس إذا توفر لديه الإيمان القوي بالرؤية المتصورة في ميثاق الأمم المتحدة.

وإن دروس السنوات الخمسين الماضية لا تزال واضحة. ويُطلب إلينا زيادة تعزيز مؤسساتنا واتباع نُهج أكثر فعالية وتجديدا لمنع الصراعات وحلها. وعلينا أن نعيد صياغة مفهوم الميثاق للعمل الجماعي من أجل السلام والأمن حتى نجعل للأمم المتحدة قدرة أكبر على قيامها بوظيفتها الأولية. ونحن بحاجة إلى وضع نظام له مقومات أكبر للبقاء للأمن الجماعي يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تشارك فيه وفقا لقدراتها الخاصة. وبهذه الطريقة يتقاسم الجميع وبشكل عادل عبء جعل العالم عالما أفضل وأكثر أمنا للجميع. وينبغي أن تقوم الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأمين العام بأداء أدوارهم الخاصة بهم التي يكمل أحدها الآخر حفاظا على السلم كما أملاها الميثاق.

ويجب أن تتسلح عمليات حفظ السلام بولاية واضحة وأن توفر لها وسائل كافية، بما في ذلك وسائل مالية، للوفاء بمهامها. وبالفعل، في هذا السياق، من الأهمية القصوى السيطرة على الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة؛ وإلا، فإن جميع مساعينا لصيانة السلم والأمن الدوليين ستتوقف. إن مفاهيم صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية بحاجة إلى أن تواءم مع الحقائق الجديدة، وبخاصة بالنظر الى التغييرات النوعية التي حدثت في طبيعة الصراعات. والمسائل المتعلقة باستخدام السلطات المخولة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق في المستقبل تتطلب إعادة تفكير جماعي على أساس نفاذ البصيرة المكتسب من الخبرة الأخيرة.

إن التغيرات العميقة التي حدثت خلال السنوات الخمسين الأخيرة ينبغي أن تنعكس الآن في تكوين مجلس الأمن. فزيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن بشكل منصف ومتوازن، مصحوبة باصلاحات في طرائق وإجراءات عمل المجلس، من شأنها أن تجعل المجلس أكثر قدرة على الاستجابة وأكثر أهمية بالنسبة للوقائع السياسية الجغرافية وأكثر انفتاحا أمام مشاركة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل غالبية أعضاء المنظمة. ومن حُسن التوقيت والمهم استعراض الطريقة التي يمارس بها حق النقض الآن بهدف تخفيف استخدامه بشكل تعسفي ولضمان أن تكون عملية اتخاذ القرار أكثر ديمقراطية.

فالأمم المتحدة قد لا تكون أداة لا تشوبها شائبة للسلام إلا أنها أتاحت لنا خمسين عاما دون وقوع أية حرب عالمية وخمسين عاما من التجربة في السعي من أجل تحقيق السلام. دعونا ننظر وراء إلى الطريق الذي قطعناه، وأن نستخلص الدروس المفيدة من تلك التجربة

وأن نبدأ مرة أخرى بعزم جديد. فبالالتزام المجدد يمكننا إنشاء عالم من السلم كما توخاه الميثاق قبل خمسين عاما.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لاندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية لهندوراس، سعادة السيد دلمر اوربيزو بانتنغ.

السيد اوربيزو بانتنغ (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على تولي إيطاليا رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وإنها لمناسبة ملائمة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ترمز الأمم المتحدة إلى التطلع الثابت للبشر الذين، برؤية ثاقبة، جسدوا في ديباجة الميثاق عرض انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب؛ وأكدوا مجددا إيمانهم بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته وجسدوا في جملة مقاصده صون السلم والأمن الدوليين.

وخلال الوقت الذي انقضى منذ إنشاء المنظمة، فإن الأمم المتحدة قد حققت في رأينا، نتائج هامة؛ ومن بين هذه النتائج تجنب العديد من النزاعات العسكرية، التي كان يمكن أن تؤدي في ظروف أخرى إلى مواجهة إقليمية أسوأ أو مواجهة دولية، وكان يمكن أن تهدد الوجود البشري في حد ذاته. وفي الوقت نفسه أسهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للعديد من الدول الأعضاء. ودعونا نضيف إلى هذه الانجازات حقيقة أن بعض البلدان التي كانت تعتبر في بعض الأوقات من الأعداء هي الآن أعضاء في الأمم المتحدة، وأعلنت نفسها من الدول المحبة للسلام وقبلت الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق.

إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أنيطت به مسؤولية جسيمة، ألا وهي مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين. وبينما كان هذا الجهاز في السنوات الأولى من إنشائه، وهو جزء بالغ الأهمية في المنظومة الدولية، يعاني من الشلل بفعل عالم تتقاسمه الايديولوجيات وما يسمى بالحرب الباردة، فهو يضطلع اليوم بدور بالغ الأهمية في مجال السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الراهن، هناك ما يربو على ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام، تغطي عددا كبيرا من النزاعات، التي يمكن أن تهدد الاستقرار الدولي.

وبالنسبة لهندوراس، فإن صيانة السلم والأمن الدوليين ليست غاية في حد ذاتها. إن أهميتها تكمن في إرساء الأسس لنظام عادل ومتوازن فعلا يعزز التنمية البشرية ويشجع التعاون الدولي وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

علاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة اضطلعت بنجاح بأنشطة تتعلق بالتنمية البشرية. ومؤتمرات القمة العالمية المعنية بالسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية والمرأة، المعقودة مؤخرا على التوالي في مصر والدانمرك والصين تمثل شهادة بليغة على نشاط الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نوطد هذه الإنجازات من أجل فائدة الجماهير الغفيرة من الشعب التي تكافح في ظروف من الفقر المدقع في كل انحاء العالم، دون أدنى أمل بالتغلب على هذه الحالة المحزنة.

وفي ذلك المجال ينبغي للأمم المتحدة والعالم المتقدم النمو أن يبذلا أقصى جهودهما لتحسين حظ المهمشين، الذين يشكلون اليوم أغلبية سكان العالم.

وفيما يتصل بمستقبل الأمم المتحدة نعتقد أنه بعد خمسين سنة على وجودها فإنها بحاجة إلى إجراء اصلاح شامل لعملياتها حتى يتاح لها أن تواجه على نحو أفضل تحديات الألفية المقبلة.

وفي هذا السياق، فإن الأمين العام للأمم المتحدة كان بعيد النظر عندما أشار في خطته للسلم إلى أنه "يجب ألا نسمح أبدا بأن تعود المنظمة إلى حالة الشلل التي أصابتها في حقبة سالفة". وأنه بغية منع الصراع والحرب يجب علينا

> "بذل قصارى جهدنا لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض المتواصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعميم الازدهار، كما يتطلب التخفيف من المعاناة والحد من وجود واستعمال أسلحة الدمار الشامل" (A/47/277، الفقرتان ٣ و ٥)

وفيما يتصل بالإشارة إلى صون السلم والأمن الدوليين، فإن الأمين العام قد استحدث كذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال ادراجه في خطة للسلام مفاهيم الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وصون السلم وبناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع. وفي هذه الأنشطة، فإن هندوراس تتقدم باسهام متواضع وهام بإرسال قوات إلى الصحراء الغربية وهايتي. ونحن كذلك نميل إلى تأييد تقديم اسهامات في هذا المجال في مناطق جغرافية أخرى من العالم حيث يكون تعاوننا مطلوبا.

إن السنوات الخمسين من عمر منظمتنا قد أصبحت الآن جزءا من التاريخ. فالتحدي الذي ينطوي عليه التغير الذي سنواجهه في السنوات المقبلة هو بطبيعتـــه تحد مُعقد وتحيـــق به صعوبات خطيرة. إلا أنه ليس هناك من سبيل آخر. ويجب علينا أن نضطلع بالتزام تاريخي يتمثل في قبول التحدي وتكريس أنفسنا بحماسة لتشكيل عالم جديد يتخلص من التعصب السياسي والديني والعنصري، ويستأصل عدم الانصاف والتخلف الاجتماعي، ويُرسي التضامن الأخوي الإنساني، عالم جديد يضيء طريقه مشعل الحرية والديمقراطية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لهندوراس على الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى بلدي.

وأعطي الكلمة لنائب مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها، سعادة السيد كلاوس كنكل.

السيد كنكل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، السيدة الرئيسة، أن أعرب عن سرورنا بحقيقة أنك بوصفك وزيرة خارجية إيطاليا، وبوصفك أمرأة، تتولين منصب رئيس مجلس الأمن.

وهذه الجلسة الاستثنائية التي تُعقد اليوم تدلل على عزمنا على التقييم بعد خمسين عاما والتطلع معا إلى المستقبل.

إن مجلس الأمن هو المحفل المركزي للمجتمع الدولي لاتخاذ القرارات الهادفة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تعافى المجلس من شلله، وازدادت بصورة كبيرة التحديات التي تواجه مجلس الأمن، وكذلك أنشطة المجلس.

وقد اتخذ منذ عام ١٩٨٩ما يزيد بكثير عن ٤٠٠ قرار من قراراته التي يتجاوز عددها الـ ١ ٠٠٠ قرار. وبالطبع، يسرني أن القرار الذي يحمل رقم الألف الأول اتخذ خلال رئاسة ألمانيا للمجلس.

وفي الوقت الراهن يشترك ٦٨ ألفا من أصحاب الخوذ الزرقاء في ١٦ بعثة للسلام تحت رعاية مجلس الأمن. وباعتقادي أن هذا تطور يبعث على التشجيع. فهو يدلل على ادراك المجتمع الدولي أن الأمن والسلم لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق العمل المشترك في إطار الأمم المتحدة.

وفي الأسابيع والأشهر القليلة الماضية أصبح صوت الانتقاد الموجه إلى الأمم المتحدة أعلى - وهو في اعتقادي انتقاد هدام. ولكن ما يلزمنا هو الانتقاد البناء، وفي المقام الأول ما يتعلق منه بمجلس الأمن. وفي ضوء الانتقاد الذي سمعناه، أرى أن من المسوغ أن نسأل ما إذا كان هناك من يعرف بديلا أو منظمة أكثر ملاءمة للتغلب على التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، منظمة يمكنها أن تستعرض نفس المنجزات التي يمكن لهذه المنظمة أن تستعرضها.

ولكن التطورات التي حدثت مؤخرا وضعت الأمم المتحدة في موقف صعب للغاية. فالهوة بين الطلبات المسندة إليها واستعداد الدول الأعضاء لتقديم الدعم المادي والمالي تزداد اتساعا، وبالتالي فإننا نواجه قرارات صعبة تتعلق بمستقبل حفظ السلام الدولي. ويجب على مجلس الأمن أن يجد التوازن السليم بين واجب التدخل والحاجة إلى تجنب تحميل تضامن المجتمع الدولي وموارده طلبات مفرطة.

وقد أكد مجلس الأمن، وعن حق، في بيانه الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، على أهمية مصادر الاستقرار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وكذلك الايكولوجية. ويجب أن يركز بازدياد اهتمامه على منع نشوب الصراعات، وهو يحتاج في هذا المسعى إلى دعم المنظمات الإقليمية وتعاونها الوثيق. ولا أعتقد أنه يلزم عرض جميع الأمور فورا على مجلس الأمن أو على الأمم المتحدة. فأنا أعتقد أن بإمكان الكثير من المنظمات

الإقليمية أن تضطلع بدور رئيسي وأن هذا له أهمية بالغة بالنسبة للمستقبل.

إن مصداقية مجلس الأمن وفعاليته مرتهنتان بشكل فاصل باعتراف المجتمع الدولي كافة بمجلس الأمن بوصفه الممثل الشرعي لمصالحه الأمنية. وأعتقد أن هناك اليوم توافقا عالميا في الآراء حول الحاجة إلى اصلاح المجلس. فنحن بحاجة إلى تمثيل أكثر انصافا للبلدان الآسيوية والافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالاضافة إلى أساليب عمل أكثر شفافية من شأنها أن تزيد الدور التشغيلي لمجلس الأمن وطابعه التمثيلي.

وقد أعلنت ألمانيا، بتأييد الكثير من الدول الأعضاء، عن رغبتها في العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وأن استعدادنا لتحمل مسؤولية أكبر، في هذا الإطار أيضا، هو بالنسبة لنا امتداد منطقي وثابت لالتزامنا تجاه الأمم المتحدة.

التعاون، وتشابك المصالح، والعمل المشترك بروح من التضامن باعتباره أساس الأمن والتنمية العالميين: هذا هو المبدأ الأساسي لسياستنا الخارجية، وسيظل كذلك. ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بالوحدة الأوروبية. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا نود أن نضطلع بدورنا في مجلس الأمن.

إن الحكومة الفيدرالية عازمة على بذل كل ما في وسعها لضمان استمرار هذا المحفل، وعلى مدى العقود القادمة، في الوفاء بولايته المتمثلة في حماية الأجيال القادمة من ويلات الحرب، كما هو مكرس في الميثاق.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب المستشار ووزير الشؤون الخارجية لألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا، سعادة السيد هرفي دي شاريت.

السيد دي شاريت (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا لن يكون مكتملا دون التأكيد مجددا بصورة رسمية من قبل مجلس الأمن - الذي كلفه ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد - على التزامه بصون السلم والأمن الدوليين وعلى عزمه على العمل، بالتضافر مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، لمواجهة تحديات نصف القرن القادم.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير فرنسا العميق للمبادرة الحميدة التي تقدمت بها ايطاليا بعقد هذا الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية. وهكذا سيتمكن أعضاء المجلس من الاعراب عن وجهات نظرهم إزاء نظام الأمن الجماعي المكرس في الميثاق وتقييم الدروس المكتسبة من التجارب الماضية.

وأود أيضا في هذه المناسبة أن أشيد بالعمل الذي يضطلع به الأمين العام لمنظمتنا، الذي يشهد بيانه أمام المجلس مرة أخرى على الإرادة والوضوح اللذين يدفعان جهوده من أجل تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

لقد سنحت لفرنسا الفرصة في مناسبات عديدة لعرض وجهات نظرها حول سبل ووسائل توسيع عضوية مجلسنا بغية تمكينه من الاضطلاع بصورة أفضل بمهامه الصعبة الكثيرة المناطة به.

ولن أدخل هنا في تفاصيل أفكارنا، ولكن أود أن أؤكد على التزام فرنسا بتأييد الاختتام السريع لعمل الفريق العامل المنبثق عن الجمعية العامة. وتسترشد فرنسا في هذا المسعى بمبدأين: الفعالية الضرورية في عمل المجلس، التي ينبغي الحفاظ عليها، وطابعه التمثيلي الضروري الذي تفرضه علينا التغييرات في عالم اليوم.

وقد أبدت فرنسا أيضا حرصها على الاستجابة بشكل أفضل لمطلب الشفافية ولكن دون الإضرار بقدرة المجلس على اتخاذ القرارات اللازمة بسرعة. ولهذا السبب تقدم بلدي في العام الماضي بمبادرة ترمي إلى اعطاء المناقشة العلنية الأهمية التي تستحقها في عملية صنع القرار.

وفي وقت لا تفلت فيه هذه المنظمة أو مجلسنا من الانتقادات والاتهامات المتكررة بالجمود وحتى بالعجز، يكفينا للاقتناع بأن العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة أن نستعرض ما حققته المنظمة في تسوية الصراعات الناجمة، أو الموروثة، عن الحرب الباردة والأزمات الجديدة التي ظهرت عقب انهيار التكتلات.

وينبغي لأي تقييم منصف أن يبرز أيضا اسهام الأمم المتحدة الذي تتعذر الاستعاضة عنه: إعادة الديمقراطية إلى ناميبيا وهايتي؛ استعادة السلم في كمبوديا؛ إنقاذ آلاف الأرواح في يوغوسلافيا السابقة. وبالاضافة إلى ذلك، أود أن أشيد في هذه المناسبة بالعمل المثالي الذي يقوم به جميع الموظفين العاملين تحت راية الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم أو صنع السلام، التي تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح البشرية. ومع ذلك، لا يزال يتعين تحقيق تقدم هائل. وهناك حاجة إلى اجراء تغييرات رئيسية. ولم تعد إعادة هيكلة الأمم المتحدة تحتمل الانتظار.

إن بناء أوروبا، الذي يمثل المحور الرئيسي للسياسة الخارجية الفرنسية، يشهد على الطابع المنشط لعمليات المصالحة التاريخية. ولهذا السبب تعير فرنسا في كل مكان تأييدها للتأكيد على التضامن والأطر الإقليمية.

وتعتقد فرنسا أن المنظمات الإقليمية، التي يشجعها الميثاق على العمل صوب التسوية السلمية للمنازعات، يمكنها أن تسهم في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين، تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ووفقا لأحكام الميثاق، الذي اعتمد قبل ٥٠ عاما في سان فرانسيسكو، تظل الأمم المتحدة المحفل الوحيد لتنظيم السلم والأمن على الصعيد العالمي. وعندما تتطلب أزمة ما حلا ملزما، يجبرنا الميثاق على الذهاب إلى مجلس الأمن. والمجلس وحده هو الذي يحق له أن يقرر التدابير القسرية، أو استخدام القوة وبالتالي إعطاءها الشرعية والإرادة الصريحة للمجتمع الدولي بأسره.

نرجو أن تؤدي بنا هذه الذكرى السنوية الخمسون لمنظمتنا إلى الإشادة بالنجاحات المحققة حتى الآن، وبصورة خاصة التأكيد على عزمنا على اصلاح الأمم المتحدة وتمكينها، وبصورة خاصة مجلسنا، من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. إن توفر هذه الإرادة السياسية لدى جميع أعضاء المجتمع الدولي سيكون بالفعل أفضل ضمان لتحقيق كامل مثل ميثاق سان فرانسيسكو.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية للصين، سعادة السيد تشيان تشيشن.

السيد تشيان تشيشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيدتي الرئيسة، في البداية أود أن أهنئك بصفتك وزيرة خارجية إيطاليا على ترؤسك هذه الجلسة الهامة على مستوى وزراء الخارجية.

إنه من الأهمية البالغة لنا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نجري تبادلا في الآراء هنا بشأن كيفية جعل مجلس الأمن أكثر استجابة للحالة الجديدة وقيامه بدور أكثر فعالية.

وفي السنوات الخمسين الماضية التي انقضت على إنشاء الأمم المتحدة، وخصوصا السنوات الأخيرة، قام مجلس الأمن بدور مفيد في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات الدولية. وإذ نلخص تاريخ هذه الفترة، نعتقد أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تجسد مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. وكلما احترمت هذه المبادئ تمكن مجلس الأمن من القيام بالدور الموكول إليه. وإلا فإنه سيعاني من النكسة أو الفشل. إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بوصفها إحدى الوسائل الهامة المتاحة لمجلس الأمن من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، قد اتسع عددها ونطاقها واختصاصاتها في السنوات الأخيرة. وسواء لأغراض وزع القوات لأغراض وقائية أو لإرسال قوات حفظ السلام أو صنع السلام بعد الصراع يجب على مجلس الأمن، في رأينا، أن يتقيد تقيدا دقيقا بميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، ولا سيما تلك المبادئ الهامة، مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات، والنزاهة وطلب الموافقة المسبقة للأطراف المعنية وتعاونها. وإلا فإن عمليات حفظ السلام، بدلا من أن تحقق النتائج الإيجابية المرجوة منها، ستصبح عقيمة بل يمكن أن تقع في ورطة صعبة. وعلى ضوء استعراض الممارسة في السنوات الأخيرة، نرى أن عمليتي الأمم المتحدة في كمبوديا وموزامبيق كانتا ناجحتين بينما العمليتان اللتان جرتا في

الصومال والبوسنة والهرسك لم تكونا ناجحتين. ونحن بحاجة إلى استخلاص العبر منها.

ونحن على يقين دائما بأنه مهما تعقّد النزاع بين الدول أو الصراع الداخلي في بلد ما، ينبغي لنا أن نشجع الأطراف المعنية على إيجاد حلول سلمية من خلال التفاوض والحوار، لأن هذا هو الطريق الصحيح والفعال الوحيد الذي يؤدي إلى تسوية شاملة ودائمة. إن ممارسات فرض الجزاءات، باستخدام القوة العسكرية أو حتى توسيع نطاق الحرب من أجل وقفها، لا تفضي إلى تسوية. بل على العكس من ذلك فإنها لن تؤدي إلا إلى تعقيد الحالة وزيادة الصعوبات أمام التوصل إلى تسوية في نهاية المطاف.

كما أنه ينبغي أن نبيّن أن الصراعات الإقليمية في العالم المعاصر تكمن وراءها أسباب معقدة. ومن غير الواقعي للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن ومن المستحيل عليها، حل جميع المشاكل. لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار تماما قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية وأن يتصرف في حدود تلك القدرة.

وإننا نؤيد إدخال إصلاحات مناسبة ورشيدة على مجلس الأمن لتمكينه من الوفاء بشكل أفضل بمتطلبات التطورات داخل الأمم المتحدة وخارجها. وفضلا عن زيادة عضوية المجلس وتعزيز شفافية عمله، نرى أنه ينبغي تحسين الاتصال والتنسيق بين المجلس والجمعية العامة وسائر الوكالات حتى تكون قرارات المجلس معبّرة بشكل أفضل عن المصالح الجماعية والتطلعات المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يمكن للقرارات والمقررات التي يتخذها مجلس الأمن أن تحظى بدعم واسع النطاق من جميع أعضاء الأمم المتحدة وتكتسب بذلك قوة أكبر إلا بهذه الطريقة.

إن الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تؤيد جهوده من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا للولاية الموكولة إليه بموجب الميثاق. وكما يقول قول صيني مأثور، "باستعراض الماضي يمكن للمرء أن يكتسب معرفة جديدة". وفي الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة العالمية، نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من خلال استعراض الماضي واستنتاج الخبرة من الوفاء بشكل أفضل بواجباته السامية التي أناطها به الميثاق في مسيرته التاريخية صوب القرن الجديد. وهذا اختبار هام جدا بالنسبة لمجلس الأمن، وأيضا إلى حد أكبر بالنسبة لتوقعات المجتمع الدولي القوية منه. والصين على استعداد للعمل مع سائر الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء ووزير خارجية الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة لوزير خارجية بوتسوانا، سعادة الفريق موميباتي ميرافي.

السيد ميرافي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، يسعدنا بالغ السعادة أن نراك تترأسين هذه الجلسة الاحتفالية لمجلس الأمن. إن بلدك، إيطاليا، يرتبط ببوتسوانا بعلاقات ثنائية ودية. ولهذا يسعدنا أن نرى صديقة تترأس هذا الاجتماع الموقر. وأهنئك سيدتي.

إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة تتيح لنا فرصة فريدة لاستعراض أوجه نجاح وأوجه قصور المنظمة وأن نفكر فيما أصبح يعنيه هذا الجهاز العالمي بالنسبة لنا جميعا.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب واحدة من أكثر الحروب تدميرا في تاريخ البشرية. لقد أنشئت، ضمن أسباب أخرى، لكي "تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". إن هذا الهدف قد تحقق إلى حد كبير، إلى حد أنه لم تندلع حرب كبرى في السنوات الخمسين من إنشاء المنظمة. ولكن في الوقت ذاته، تسببت الحروب المحلية أو الإقليمية في إزهاق أرواح أكثر مما أزهق خلال الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا، بالمعنى المحلي والإقليمي، لم تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إن الصراعات التي تدور رحاها حاليا في أفغانستان والبوسنة والهرسك وجورجيا وسيراليون وحرب إبادة الأجناس التي اقترفت ضد شعب رواندا في العام الماضي والحالة غير المستقرة في بوروندي، على سبيل المثال لا الحصر، أمثلة تشهد على هذه الحقيقة. بيد أن عدم إحراز النجاح في حل هذه الصراعات لا يمكن أن تلام عليه المنظمة وحدها.

إن أطراف الصراعات التي لا تصغي إلى نداءات الأمم المتحدة بوقف الأعمال القتالية أو التي تتحدى سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يجب أن تتحمل نصيب الأسد من اللائمة عن الفشل في صيانة أو في استعادة السلم والأمن الدوليين. وحيثما تعاونت الأطراف مع الأمم المتحدة - في ناميبيا وموزامبيق وكمبوديا والسلفادور والآن في أنغولا وهايتي، إذ أضرب قلة من الأمثلة الحديثة - كانت النتائج نجاحات باهرة.

إن وفدي يؤمن إيمانا قويا بالمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. إن أهمية كل دولة عضو من أعضاء الأمم المتحدة لا تكمن في كبرها أو صغرها، ثرائها أو فقرها. إنما تكمن في اسهامها في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها وفي الرفاهية الاقتصادية للجميع، وأخيرا الاسهام الذي تقدمه في القضاء التدريجي على المشاكل الأخرى التي تحيق بالمجتمع الحديث وتجعل الحرب والصراع شبحا يخيم بشكل دائم على الوجود البشري.

إن أعضاء الأمم المتحدة الأغنياء الأقوياء وهم الأقلية لا ينبغي أن يستخدموا قوتهم في رفض التطلعات والمصالح والسياسات الوطنية للأغلبية الفقيرة. وينبغي لهم بدلا من ذلك استخدام قوتهم من أجل القضاء على الفقر ومن أجل النهوض اقتصاديا واجتماعيا بالدول الصغيرة والفقيرة والقطاعات الأفقر من المجتمع في هذه البلدان. وبالمثل، لا ينبغي للبلدان النامية التي تشكل الأغلبية أن تستخدم قوة تفوقها العددي لإحباط المصالح الوطنية للدول الكبيرة، لأنه لو حدث ذلك لكانت النتيجة متمثلة في طريق دولي مسدود بشأن القضايا المهمة جدا بالنسبة للبشرية.

إن البراغماتية والواقعية اللتين نتمتع بهما تكفيان لأن ندرك أن تحقيق التلاقي الكامل للمصالح الوطنية فيما بين الدول الأعضاء من أجل اتخاذ إجراءات جماعية لصيانة السلم والأمن الدوليين بالغ الصعوبة. وسيبقى الأمر كذلك حتى في أفضل الأوقات ما دام نظام الدولة القومية السمة الرئيسية في العلاقات الدولية. وندرك أيضا أن الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية وليست دولة عظمى. فهي لا تستطيع أن تتخذ إجراء أو أن تتصرف بفعالية إلا على أساس السلطة وجزئيات السيادة الوطنية التي توافق الدول الأعضاء على التخلي عنها لها.

وبعبارة أخرى، فإن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون طيبة إلا بقدر ما يريده لها الدول الأعضاء. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية للدول الأعضاء في مجلس الأمن والآثار الدولية الأوسع للعمل أو التقاعس عن العمل في ضوء التهديدات التي يتعرض لها السلم. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة.

وفي ظل هذه الظروف ينبغي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يمثل بوتقة للمواءمة والتنسيق بين هذه المصالح والسياسات الوطنية بغية ضمان عدم المساس بالمصلحتين الأوسع لشعوب العالم، وهما مصلحتا السلم والأمن.

وفي الحالات التي تقوم فيها حاجة مطلقة الى تخويل الترتيبات الإقليمية بعض سلطات مجلس الأمن لردع أو منع تفاقم صراع ما، لابد من النص بوضوح على ولاية تلك الترتيبات الإقليمية.

وهذا يجب أن يتضمن الهدف المزمع تحقيقه وكيف يكون ذلك، وما الذي يمكن أو لا يمكن القيام به دون مشاورات مسبقة مع المجلس، وغير ذلك من القيود على ولاية الترتيبات الإقليمية التي من شأنها أن تكفل عدم المساس بسلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها واحترامها. فمما له أهمية قصوى أن تحتفظ الأمم المتحدة بحيدتها ونزاهتها في جميع حالات الصراع.

ولا يجوز لمجلس الأمن إطلاقا أن ينحاز، عمدا أو سهوا، الى طرف من الأطراف في أي صراع؛ ففي هذا الانحياز تكمن بذور دماره الذاتي: فهو لا يمكنه أن يكون وسيطا أمينا للسلام، وأن يفرض السلام في الوقت ذاته دون أن يمس بأهداف العدالة وبإمكانية تحقيق سلام أكثر دواما في الأجل الطويل.

ومن خرجوا منا من أنقاض منطقة أحرقها جحيم الكراهية العنصرية والقمع السياسي في جنوب أفريقيا تعلموا درسا عظيما مفاده أن حرية أي بلد، سواء كان كبيرا أو صغيرا، غنيا أو فقيرا، تكمن في السماح للبلدان الأخرى بالتمتع بحريتها. وإذا لم يتسن تحقيق هذا على المستوى العالمي، فالأمل ضعيف في بلوغ السلام العالمي. وإذ نحتفل بهذه المناسبة الميمونة، فلنجدد تكريس أنفسنا للمثل السامية التي ألهمت الآباء المؤسسين لمنظمتنا، ولنجدد إيماننا بكفاءة الأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها.

ولكن أيضا، وبنفس القدر، فلنضاعف جهودنا لضمان أن يستمر مجلس الأمن قادرا على الاستجابة لرغبات عالم أعياه وأنهكه الصراع.

إننا ندين للأجيال المقبلة بإقامة عالم يصان فيه السلام.

الرئيسية (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير خارجية بوتسوانا على العبارات الرقيقة التي وجهها الى بلدي.

الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين، سعادة السيد غيدو دي تلا.

السيد دي تلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لمن دواعي سروري الخاص أن أرى إيطاليا تترأس هذا الاجتماع الهام، وخاصة في ضوء الصداقة الحميمة التي تربط بين بلدينا، والقائمة على أواصر لا تنفصم عراها.

منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، وفي ظل رئاسة استراليا، اجتمع مجلس الأمن لأول مرة.

ومناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين تعطينا مهلة قصيرة، في خضم النشاط الحالي الذي لا يتوقف لمجلس الأمن، لكي نحاول التفكير فيما أنجز وما ينتظر الإنجاز.

إن الحرب الباردة التي طبعت بصماتها العميقة على هذه العقود، وجدت في مجلس الأمن واحدة من أبرز ساحاتها. فتعاقب حق النقض المتبادل، وحدة البيانات، والنطاق المتواضع للكثير من قراراته، وقبل كل شيء صمته في مواجهة أزمات خطيرة كان لها تأثير سلبي على السلم والأمن الدوليين، كل هذا كان يعكس الهامش الضيق للعمل المتاح للمجلس وللأمم المتحدة في وجه صراع استراتيجي ساحق حطم الأمل في أي حل متعدد الأطراف.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، رأينا جميعا أن الأمم المتحدة أمامها فرصة جديدة قد تكون فريدة في نوعها. وبعد ثلاث سنوات بالكاد من هذا التعبير الرائع عن الأمل بدأ شعور بالشك وشيء من القلق يزحف الى قلوبنا مرة أخرى.

وإزاء هذه البلبلة قد يتساءل المرء ما إذا كانت هذه الفرصة التي طال انتظارها لبناء نظام عالمي جديد أكثر انصافا ورحمة وسلما، مجرد سراب.

ومع ذلك، فإن هذا المجلس، في تباين واضح مع وضعه في الماضي، لم يظل مكتوف اليدين إزاء حالات تمس أو تهدد بشكل مباشر السلم والأمن الدوليين.

فها هي الأزمات في كمبوديا ورواندا ولبنان، وفي جورجيا والصومال وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة، والعراق - الكويت، وفي هايتي وأنغولا والشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى عديدة، تعالج بصفة منتظمة بغية إيجاد حلول للمآسي الإنسانية الكثيرة المترتبة عليها.

ولا يمكن لأحد أن يدعي الآن أن هذه الهيئة قد استبعدت من استعراض وحل الأزمات الدولية الخطيرة، كما كان الحال في الماضي، للأسف.

وقد حاولت الأرجنتين، كلما سنحت لها الفرصة للمشاركة في أعمال المجلس، أن تقدم مساهمة محددة تتناسب مع المسؤولية العليا المترتبة على عضوية المجلس.

كان هذا هو الحال في المراحل الأولى للمنظمة، أثناء أزمة برلين في عام ١٩٤٨. كما أن الأرجنتين شاركت بنشاط في حل قضايا هامة أخرى تناولها مجلس الأمن، بما فيها قضايا إنهاء الاستعمار، مثل مسألة ناميبيا، والعملية التي أعقبت الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في عام ١٩٦٧، والتي أدت الى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يعد معلما تاريخيا حاسما في سبيل حل قضية الشرق الأوسط. وفي كل هذه الحالات، وكذلك في الدورة الحالية، نحاول جاهدين أن نتصرف بنزاهة، ووفقا لروح ونص الميثاق.

ولا يمكن إغفال المكان المركزي الذي تحتله عمليات حفظ السلام في عمل مجلس الأمن. فهي مسألة لا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية، لأن عمليات حفظ السلام تجسد أعظم الآمال الى جانب مشاعر الإحباط المشروعة التي تنتاب الكثيرين.

إن ١٦ عملية جارية حاليا، و ٨٠ دولة مشتركة، وأكثر من ٦٠ ٠٠٠ جندي في الميدان، كل هذا يقدم الدليل الدامغ على استعداد جديد من جانب معظم أعضاء

المجتمع الدولي والتزام غير مسبوق بعمليات حفظ السلام.

ومع ذلك، تعرضت عمليات حفظ السلام لبعض الانتقادات في ضوء آفاق ضيقة. وردا على تلك الاعتراضات والتشكك العفوي الذي تكنه، يجدر دائما أن نشدد مرة أخرى على أن المشروعية التي لا نظير لها للقوة المتعددة الأطراف التي تتصرف بناء على تعليمات من هذا المجلس، أفضل بكثير من البدائل الأخرى التي تؤدي، عاجلا أو آجلا، الى حلول فردية.

والأرجنتين تؤيد المجتمع الدولي في هذا الجهد. وقد ساهمنا بسخاء بأكثر من ٠٠٠ ٩ جندي، ومعدات ومستشفيات ميدانية وسفن وطائرات، أثبتوا جميعا بالعمل الملموس، وهم بعيدون كل البعد عن حدودنا، أصالة التزامنا بتعزيز الأمم المتحدة.

إن اشتراكنا في عمليات حفظ السلام، الذي نؤكده هنا من جديد، والذي سنلتزم به في المستقبل، لهو مثال واضح على الطريقة التي يمكن بها لكل البلدان أن تساهم في هذا المسعى، باشتراكها في حل الأزمات الدولية، وإعطاء قواتها المسلحة دورا أساسيا في الشؤون العالمية. فعمليات حفظ السلام هي عامل محوري في الجهود الرامية الى إنشاء نظام حقيقي للأمن الجماعي.

لقد تغير الزمن، وتغيرت معه التحديات التي تواجهنا، وهي تحديات لا شك في أن المجلس سيتعين عليه أن يتصدى لها. والإرهاب الدولي آفة من آفات هذا السيناريو الدولي الجديد المتمثل في الترابط والعولمة المتزايدين. فلم يعد أحد في مأمن من هجماته. والقضايا والمشاكل التي كانت تبدو غريبة عن منطقة ما من العالم، بدأت تظهر فيها فجأة وبشراسة، وتحصد أرواح الأبرياء في بقاع نائية من الكوكب، بقاع كان يعتقد عن خطأ أنها آمنة من هذه الأزمات.

وقد استلفت بلدي انتباه مجلس الأمن الى هذه المسألة بعد حدوث هجمات إرهابية مروعة. والأحداث الجديدة والمتكررة التي وقعت بعد ذلك أكدت مخاوفنا. فالإرهاب الدولي لا يعرف حدودا، وهو يقوض سلطة الدول ويشيع القلاقل في مناطق بأسرها. إنه تحد لم يتصد المجتمع الدولي له بعد بالتصميم والتماسك اللازمين لاتقائه والقضاء عليه.

ومن دواعي جزعنا العميق أن الإرهاب الدولي أصبح بندا جديدا ومشؤوما على جدول أعمال الأمن الدولي، ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهله.

أما انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات المتصلة بها فهو تطور آخر جديد ومقلق يتعين على مجلس الأمن أن يعالجه. وفي البيان الصادر عن مجلس الأمن في جلسته المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٩٢، اعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعن حق، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذا التعريف الصادق للمشكلة، فإن المجلس لم يفعل شيئا يذكر للتصدي لمسألة عرفت بأنها تهديد حقيقي وقائم.

ولقد حاولت الأرجنتين أن تعزز دور المجلس في هذه المجالات عن طريق مبادرات محددة.

وعلى نفس المنوال، لفتنا نظر المجلس الى قضايا أكثر حساسية، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونرى أن العمل المنسق والمتضافر من جانب المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يكون علاجا فعالا لهذه الممارسات غير القانونية التي تكمن فيها عوامل زعزعة الاستقرار.

لقد قيل الكثير عن عمل المجلس، وعن كيفية إعادة تنشيطه في الظروف الراهنة.

ويعمد وفد بلدنا على نحو ثابت، خلال عمله في المجلس، إلى التشجيع على إحداث تغييرات في إجراءات عمل المجلس، عن طريق التشجيع على إجراء المشاورات، ودعم بعثاته وإجراء المزيد من الحوار بين الدول التي تساهم في عمليات حفظ السلام. والهدف من كل هذا زيادة فعالية المجلس وشفافية أعماله على حد سواء.

ونعتقد بأن القيمة الأساسية التي يجب الإبقاء عليها في هذا السياق هي فعالية عمل المجلس، الذي يجب أن يأتي في الوقت المناسب وبسرعة، في تصديه للأزمات الدولية الخطيرة.

ولا يمكن تعزيز عمل المجلس من خلال إعادة تشكيله إلا إذ كانت إعادة التشكيل واقعية ومرتكزة على معايير موضوعية. وبهذه الطريقة شرع أسلافنا في

العمل قبل ٥٠ عاما عندما وضعوا للمجلس شكلا كان يلبي متطلبات الواقع الذي واجهوه حينئذ.

وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى توافق عريض في الآراء حتى نتمكن من دراسة صيغ خلاقة ترمي إلى زيادة التمثيل. ويمكن التوصل إلى تحقيق هذا الأمر من خلال آليات المداورة، مما يُمكّن البلدان الأكثر نشاطا واهتماما بمسائل السلم والأمن الدوليين من جميع المناطق المختلفة من الوصول إلى عضوية مجلس الأمن أكثر من ذي قبل. ومن شأن هذه الآليات أن تتيح للبلدان التي لا تأمل في الوصول إلى المجلس لسنوات عديدة أن تفعل ذلك أكثر من ذي قبل.

قبل ٥٠ عاما بدأت الأمم المتحدة رحلة عقدت العزم فيها على بناء عالم أكثر عدلا وسلاما. واليوم، نتذكر ذلك العزم الذي يكاد يكون مثاليا، ويسعدنا أن نفعل ذلك في منظمة تكثر فيها المسائل المطلوب معالجتها والمشاكل المطلول حلها، وهي منخرطة بعمق في إيجاد حلول لأزمات دولية رئيسية، وملتزمة، بصورة متزايدة، بالتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والمشاكل الاجتماعية والبيئية.

والنجاح في الأمم المتحدة لا يقوم إلا على التعاون. وعندما يتحقق النجاح، يصبح حينئذ ملكا للجميع. فلنحافظ على فعالية وسرعة عمل محفل السلام هذا ولنعززهما.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلي.

أعطي الكلمة لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة الأونرابل وارين كريستوفر.

السيد كريستوفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئك، سيدتي الرئيسة، وأهنئ ايطاليا على تبوئك الرئاسة في هذا العام الاحتفالي الهام جدا. ويشرفني أن أمثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة الهامة.

عندما اجتمع مجلس الأمن لأول مرة صباح أحد أيام كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، كانت أمم العالم تلتقط أنفاسها بعد الحرب، وكانت تدرك إدراكا عميقا فشلها في الماضي في صون السلام. وسلفي إدوارد ستيتينيوس، الذي مثل الولايات المتحدة في الجلسة الأولى تلك، وصف الأمم المتحدة بأنها "ليست إنجازا، وإنما بداية" (S/PV.1، ص ٧). وتكشف أن بدايتها مثلت تحديا كبيرا لأنه حالما تم الانتهاء من تبادل المجاملات صبيحة ذلك اليوم من كانون الثاني/يناير، وجد المجلس نفسه منقسما حول مسائل مثل إيران، واليونان واندونيسيا.

وفي لحظات حاسمة من السنوات التالية، تمكنت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، من التغلب على الانقسامات لمساعدتنا على بناء عالم أكثر سلاما وأكثر أمنا. وعلى سبيل المثال، أعطى موقف مجلس الأمن الدولي ضد العدوان العراقي في الخليج الفارسي حياة جديدة للمبدأ المؤسس للميثاق. ومن كمبوديا إلى السلفادور إلى موزامبيق، أعانت قوات الأمم المتحدة الذين نجوا من بعض أسوأ الكوارث في هذا القرن على بناء حياة جديدة في ظل حرية أوسع. وأتى موظفو الأمم المتحدة المتفانون بالأغذية إلى الجياع في بعض أقاصي العالم المنسية. وقاموا باستئصال الأمراض المعدية، وخفضوا عدد وفيات الرضع حول العالم. ونعرف ونسلم بأن الأمم المتحدة نجحت في هذه المهام من خلال تعزيز قوة الدول فرادى مع تمثيلها لإرادة العالم بأسره.

بيد أن الأمم المتحدة تطورت ونمت بأشكال ما كان يمكن لمؤسسيها أن يتكهنوا بها على الإطلاق. فهياكلها وأساليبها المالية لم تواكب هذه التغيرات السريعة، وباتت هياكلنا وأساليبنا المالية تتعرض على حد سواء لضغوط هائلة.

وللولايات المتحدة نصيب ودور هامان جدا في نجاح الأمم المتحدة. ونحن نسلم بأن المشاركة والقيادة والدعم الأمريكي أمور جوهرية إذا كان للأمم المتحدة أن تكون فعالة. وأريد أن أؤكد لكم أن الرئيس كلينتون يلتزم بالوفاء بالتزاماتنا حيال هذه المنظمة، وهي الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بموجب الميثاق. وبغية إدامة دعم الأمم المتحدة يجب علينا إعادة تشكيل المنظمة وكأننا نعيد إنشاءها اليوم من جديد. ويجب طبعا أن تستمر الأمم المتحدة في مواجهة التحديات التي أنشئت من أجلها. ولكن يجب على الأمم المتحدة أيضا، ونحن نقترب من القرن الـ ٢١، أن تواجه التحديات الأمنية الجديدة لعصرنا من قبيل مكافحة الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والسعي إلى إيقاف الضرر الذي يلحق ببيئتنا. وهذه

التهديدات اكتسبت نطاقا جديدا في عالمنا الأكثر ترابطا. وهي تهديدات لا يمكن مواجهتها إلا على أساس متعدد الأطراف، وبات يتعين بالتالي على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولية خاصة لمواجهتها.

وبغية مواجهة هذه التحديات، يجب على الأمم المتحدة أن تصبح أكثر تركيزا. وأكثر كفاءة وأكثر مساءلة. ولا بد أن توجّه مواردها المحددة صوب أكثر مشاكل العالم إلحاحا. وجميع الدول، كبيرها وصغيرها عليها التزام بأن تكفل قيام الأمم المتحدة بوضع أولويات منضبطة وواضحة، حتى يمكن لكل نشاط لنا في الأمم المتحدة أن يلبي توقعاتنا وأن يكسب دعمنا. والغرض الأساسي للأمم المتحدة هو إنقاذ الأرواح ورفع مستوى الحياة. وبهذا الغرض النبيل، لا يمكننا طبعا أن نبدد الوقت أو المال في ذلك الجهد.

ويجب كذلك أن نعقد العزم على صون وتحسين فعالية مجلس الأمن. وينبغي أن تصبح ألمانيا واليابان عضوين دائمين فيه. وينبغي أن تتمثل كل منطقة تمثيلا منصفا، دون أن يصبح المجلس في الوقت نفسه مفرط الحجم أو تصبح إدارته صعبة بحيث تضيع فعاليته.

ولسوف يستغرق الأمر وقتا، بالطبع، كي تتحقق للأمم المتحدة الفعالية التي يجب أن تحظى بها بغية تحقيق الأهداف القديمة والجديدة التي وضعناها لها. ولكن هذا هو سبب إضافي للبدء الآن في بذل جهودنا ومضاعفتها. وعلى عكس ما كان عليه أسلافنا في ذلك الصباح من أيام كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، فإننا سعيدون لعدم وجود انقسام رئيسي بيننا. كما أننا نستند أيضا إلى نصف قرن من الخبرة، واعتقد بأن لدينا إحساسا واضحا بما يجب القيام به. ويمكننا بل وينبغي لنا أن ننهي هذه السنة برسم مخطط محدد واضح للتغيير، وبالعزم المعقود على تحويل خططنا إلى أعمال.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، سعادة الرايت أونرابل مالكوم ريفكيند.

السيد ريفكيند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي أولا أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، على ترؤسك هذه الجلسة التاريخية لمجلس الأمن.

إن العالم الذي صيغ فيه ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما كان مختلفا تماما عن العالم الذي نعيش فيه الآن. ولكن الميثاق ومجلس الأمن اجتازا اختبار الزمن. وما زالا يحتلان مركز الصدارة في إدارة الشؤون الدولية. وحتى خلال الحرب الباردة، اضطلعت قرارات مجلس الأمن بدور هام في الجهود الرامية إلى إحلال سلام هش في مناطق الصراع، من قبيل منطقة الشرق الأوسط وقبرص، وفي الإرشاد إلى السبيل الذي يؤدي إلى حلول عادلة. فأنشئت عمليات حفظ السلام، ونما مفهوم حفظ السلام.

وانتهاء الحرب الباردة مكّن أيضا مجلس الأمن من العمل بتوافق الآراء، بطريقة تحول فيها ما لديه من تأثير وفعالية. بيد أن ما ظهر مؤخرا من تهديدات جديدة، ومختلفة كليا للسلم والأمن الدوليين دفع المجلس إلى مواجهة تحديات جديدة وأكثر تعقيدا. ولقد اتحد أعضاء المجلس في التصدي للتهديدات الناجمة عن الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وعن العدوان السافر من قبيل العدوان الذي حدث في الكويت في عام ١٩٩٠.

وأسلوب العمل بتوافق الآراء لم يهدده أمر بالحظر مثلما هددته الحرب الشنيعة في البوسنة، ولكن إصرار أعضاء مجلس الأمن على إيلاء أهمية كبيرة للعمل بتوافق الآراء ساعد ولا شك في احتواء الصراع ومنع انتشار السلم إلى حلبة دولية أوسع والإبقاء على أمل السلام. وفي السنوات الأخيرة - في أوروبا وفي آسيا وفي افريقيا وفي أمريكا اللاتينية - واجه المجلس مشاكل تمزق الدول بفعل الصراعات الأهلية، والأزمات المعقدة التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والعسكرية والإنسانية بحيث لا يمكن فصل أحدها عن الأبعاد الأخرى. وما زال المجلس الهيئة التي يتطلع إليها الناس لحسم أشد الأزمات تعقيدا وصعوبة. وعلى الرغم من الانتقادات والاخفاقات، فإن السجل ما زال، في رأينا، سجلا إيجابيا إلى أبعد الحدود.

إن إدارة عمليات صيانة السلام المأذون بها هنا أثقلت كاهل الموارد وفرضت أعباء على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر بكثير من أية فترة خلت. ولا يوجد إلا حفنة من وزارات الدفاع الوطنية صغيرة في الحجم

مثل إدارة عمليات حفظ السلام في هذه المنظمة، حيث لا يتجاوز عدد موظفيها ٣٠٠ موظف يشرفون على أنشطة ما لا يقل عن ٧٠ ألف جندي في الميدان. وحفظة السلم هؤلاء يعملون في ظل ظروف صعبة وفي أغلب الأحيان في بيئات نائية ومعادية. وقد استخلصت دروس سياسية وتشغيلية عديدة. ولا شيء يمكن أن يتحقق بدون مساهمات البلدان المساهمة بالقوات في الأمم المتحدة. والتحسينات التي طرأت في الشفافية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بالقوات هي من أهم التطورات الأخيرة في شؤون المجلس.

وتفخر بريطانيا بأنها حاليا أكبر البلدان المساهمة بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالرجال والنساء من قواتنا المسلحة يمكن رؤيتهم يعملون مع الأمم المتحدة من جورجيا إلى أنغولا. كما نعمل مع آخرين لتطوير آليات جديدة هنا وفي افريقيا وفي عمليات في الميدان نأمل أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام وفقا لأحكام الميثاق. ولكن حتى في هذا التجمع الاحتفالي لا يمكن لأحد منا أن يتجاهل الحقيقة الصارخة بأن الأزمة المالية الوشيكة التي تواجهها الأمم المتحدة يمكن أن تقوض مساعينا الجماعية. فهناك أعضاء مهمون لا يدفعون اشتراكاتهم. وكان هناك لجوء إلى التمويل الطوعي لأنشطة حفظ السلام. والبلدان المساهمة بالقوات تتحمل أعباء الديون التي تواجهها الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام غير الممولة وأنشطة الميزانية العادية. هذه الحالة لا يمكن أن تستمر، وقد لا يكون بعيدا اليوم الذي نرى فيه الدائنين يثورون. وعندئذ من الذي سيتحمل تكلفة الصراعات الأكبر والمعاناة الإنسانية التي يرجح أن تبرز بعد ذلك؟ هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه في مجلس الأمن، ولكن ينبغي العثور على إجابة له وشيكا.

وثمة مسألة أخرى هامة تخيم على المجلس: ألا وهي حجمه وتكوينه في المستقبل. وموقف بريطانيا معروف تماما، وقد أكدته للتو في الجمعية العامة. إننا نرى أن عادة توافق الآراء المجدية مردها العدد الذي لا تستعصي إدارته، كما أن العدد الأكبر بحد ذاته لا يكفل أن يصبح المجلس أفضل تمثيلا. ونؤيد توسيع عضوية المجلس بما يتماشى والحاجة إلى الحفاظ على فعاليته. ونسلم بأن بعض البلدان، بحكم مصالحها ومساهماتها العالمية في السلم الدولي، ينبغي دعوتها إلى قبول مسؤوليات العضوية الدائمة. ونؤيد العضوية الدائمة لألمانيا واليابان، وأن الحاجة تقوم الآن إلى الانتقال من المناقشة إلى التفاوض الحقيقي والقرارات.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بإعادة التأكيد على التفاني المستمر لبلدي، بالأقوال والأفعال، من أجل تعزيز العمل الحيوي الذي يضطلع به هذا المجلس والأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والكمنولث للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، سعادة السيد أندريه كوزيريف.

السيد كوزيريف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): من دواعي سرورنا أن نحيي الوفد الإيطالي، الذي يترأس الآن هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن، لأن إيطاليا بلد تمتعت روسيا معه تقليديا بعلاقات ودية.

لقد دللت السنوات الـ ٥٠ الماضية تدليلا مقنعا على البصيرة الثاقبة لمؤسسي الأمم المتحدة في إنشاء مجلس الأمن. ففي فترة ما بعد المواجهة اضطلع مجلس الأمن بدور مثمر في تسوية عشرات الصراعات. ولكن الطابع الاحتفالي لاجتماعنا لا يلزمنا أن نشيد الإشادة الواجبة فحسب، بل أيضا يجعلنا نؤكد بأنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحسين فعالية عمل المجلس.

أولا وقبل كل شيء، يلزم تحسين المشاركة فيما بين أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون. وأود أن أؤكد للأعضاء بأن روسيا الديمقراطية لن تتخلى عن السبيل الذي اختارته لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح الدولة، لا عن طريق المواجهة والإملاء، وإنما عن طريق المشاركة المتكافئة تمشيا مع دورها ومسؤولياتها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن.

بيد أن المحاولات الرامية إلى احتكار تسوية المشاكل الدولية من جانب دولة واحدة أو مجموعة من الدول، أو للاعتماد على التحالفات العسكرية وحدها بدلا من الاعتماد على الأمم المتحدة المعززة، يمكن أن تكون بنفس خطورة الحرب الباردة بالنسبة لسلامة العالم ولأعمال مجلس الأمن.

ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يجري تحليلا متأنيا لمسألة تحسين حفظ السلام وآليات الجزاءات. والعديدون الذين تكلموا هنا أثاروا هذه المسألة. وأهم شيء هو ألا تثير القرارات التي تتخذ بشأن هذه التدابير وتنفيذها أي شكوك بانتهاج معايير مزدوجة.

ونشاطر الانشغال الذي أعرب عنه في هذا الصدد الأمين العام، بطرس بطرس غالى، الذي نؤيده أيما تأييد. فلا ينبغي أن تستخدم الجزاءات ولا عمليات حفظ السلام كأدوات للانتقام من شعوب بأكملها أو لمعاقبتها. ومن بين المعايير الرئيسية ينبغي أن تكون هناك أهداف شفافة، وظروف واضحة وآلية لوقف العمليات أو رفع الجزاءات. ومن الواضح أن الأوان قد آن لننظر في توسيع تعريف الأمن. وقد أصبح هذا ضروريا بفعل حقائق عالم ما بعد المواجهة، التي تتضمن، على سبيل الأولوية، الأخطار المتصاعدة باطراد والناشئة داخل الدول، وآثار الأزمات المالية والاقتصادية الكبرى، والكوارث التي هي من صنع الإنسان، والإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأعتقد أن هذا يتماشى والأفكار التي أعرب عنها الوزير كريستوفر بشأن هذا الموضوع في بيانه أمام الجمعية العامة بالأمس.

واقترح أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا خاصا لمقارنة آراء الدول الأعضاء بشأن التحديات الجديدة التي تواجه الأمن. وقد يتسنى أيضا عقد اجتماع خاص للمجلس حول مشكلة الإرهاب الدولي.

إن جدران هذه القاعة تتذكر المناخ الذي كان سائدا في الحرب الباردة، والذي كانت تكتنفه الريبة والمواجهات. ومن أهم إنجازات المجلس في السنوات الأخيرة وأكثرها قيمة تلك الروح الجديدة والعلاقات الجديدة فيما بين أعضائه. وأعتقد أن الممثلين الدائمين لبلداننا يستأهلون الثناء في هذا الشأن. ففي بعض الأحيان كانوا يعقدون مفاوضات تدوم على مدار الساعة هنا سعيا إلى إيجاد قرارات هامة ومقبولة لدى الجميع. وإلينا جميعا يعود الفضل عن ثقافة التعاون البناء المتطورة هذه. وهذه هي المهمة التي يتعين القيام بها في الأعوام الـ ٥٠ القادمة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

أعطي الكلمة لوزير خارجية نيجيريا، سعادة الزعيم توم إيكيمي.

الزعيم توم إكيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذه المناسبة، حيث يشترك العالم كله كعائلة واحدة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، اسمحوا لي بأن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن تقدير حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية لعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية. ونحن نثني على مبادرة بلدكم بجمعنا هنا اليوم، وواثقون بأن هذا الاجتماع التذكاري سيتحقق له النجاح تحت قيادتكم.

قبل خمسين عاما خرج العالم من دمار الحرب العالمية الثانية بتصميم على إنقاذ البشرية من ويلات حرب أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، أناط ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وقد اضطلع مجلس الأمن، إلى حد كبير، بهذه المسؤولية الصعبة بشجاعة جديرة بالثناء.

ومع ذلك، شهد العالم، وبخاصة العالم النامي، أكثر من ١٥٠ حربا أهلية وصراعا أهليا ألحقت تقريبا نفس الدمار الذي ألحقته الحربان العالميتان. كما وصلت موجة اللاجئين والمشردين داخليا، وأساسا من النساء والأطفال، والخسائر البشرية والمادية إلى أبعاد غير مقبولة.

إن التغييرات المثيرة الأخيرة في الحالة الدولية، وبخاصة نهاية الحرب الباردة، شجعت الأمل في نشوء عالم أكثر أمنا وأكثر سلما. ومن المؤسف أن تلك التوقعات لم تتحقق، ومع ذلك، هناك علامات مشجعة على أن قدرة مجلس الأمن على اتخاذ مبادرات إيجابية لصيانة السلم والأمن الدوليين قد تحسنت بشكل ملحوظ نتيجة للتعاون المتزايد بين جميع أعضائه.

ومساعينا الجماعية من أجل السلام يمكن أن يقوضها الاتجاه المتنامي من جانب مجلس الأمن بأن يكون أقل رغبة في مواصلة طريقه بالنسبة لبعض حالات الصراع، وبخاصة في افريقيا. وبالإضافة إلى هذا، نشأ وهن ملحوظ فيما بين البلدان المشاركة بقوات

والمساهمين الكبار في تمويل حفظ السلام نتيجة لتعدد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ولذلك، يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد مجددا التزامها بالإسهام في عمليات حفظ السلام. ويجب على مجلس الأمن أن تكون له الريادة إذا ما كان له أن يقوم حقا بمسؤولياته بمصداقية ويسعى إلى إيلاء اهتمام متساو لجميع الأزمات التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى الاستجابة بشكل إيجابي وفعال للنداءات التي وجهها زعماء افريقيا الغربية من أجل تقديم الدعم المالي والسوقي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية بغية تنفيذ اتفاق السلام المبرم مؤخرا في ليبريا.

ونيجيريا تعتقد أن مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى الإنعاش والإصلاح الهيكلي لتمكينه من الاستجابة بشكل كاف للحقائق القائمة والتحديات الكبيرة التي تواجهه. ولذلك من الضروري أن تزاد عضويته حتى توفر تمثيلا أكثر إنصافا. وفضلا عن ذلك، فإن أساليب وإجراءات عمل المجلس بحاجة إلى تحسين للنهوض بفعاليته وكفايته ومشروعيته وشفافيته. وافريقيا تستحق أن تُمثَّل تمثيلا كافيا في العضوية الدائمة للمجلس.

وبينما نحتفل بهذه المناسبة الرسمية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا التزام حكومة نيجيريا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية المنظمة في منع الصراعات وإدارتها وحلها. ونيجيريا، باعتبارها بلدا مساهما كبيرا بقوات، ودولة مساهمة في حفظ السلام الدولي، مستعدة لمواصلة الإسهام في الجهود الجماعية للأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لنيجيريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

والآن أعطي الكلمة للنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية للجمهورية التشيكية، سعادة السيد الكسندر فوندرا.

السيد فوندرا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، بمناسبة توليكم رئاسة هذا الاجتماع الخاص للغاية لمجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة تبلغ الخمسين من عمرها، لكن الفكرة التي وراء إقامتها أكثر قِدما، فقد أنشئت منظمتنا نتيجة للحرب العالمية الثانية وهي تقوم على تجربة المنظمة السابقة عليها، عصبة الأمم. وكان لها هدف واضح واحد: أن تجنِّب الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقد أريد لمجلس الأمن أن يقوم بدور حاسم في هذا الجهد، فأوليت له مسؤولية صيانة السلم والنظام والأمن الدولية.

ولذلك، فإن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تقودنا إلى التفكر ليس فقط في نتائج ومستقبل المنظمة بشكل عام، ولكن في المقام الأول في المزيد من التحسينات في أداء هذا الجهاز الحيوي أيضا. لقد هيأت حقائق ما بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية جو عمل تعاوني في المجلس. وأتاحت للمجلس أن يصبح أداة مرنة فعالة للأمم المتحدة. وكان الجو الجديد مليئا بالوعود والتوقعات. إلا أنه أوجد تحديات عديدة جديدة.

لقد بذلنا قصارى جهدنا لمواجهة هذه التحديات. وبلدي ملتزم بتولي مجلس الأمن دورا أكبر في مختلف جوانب إدارة الصراعات وفي الكشف عن جذور الصراعات. وكان الهدف من القيام بهذا الدور، إلى جانب ممارسة الدبلوماسية الوقائية، هو تهيئة الظروف والجو لتدخل أطراف النزاع في مفاوضات جادة ومخلصة، الأمر الذي يعيد الاستقرار والسلام في المناطق التي تسود فيها التوترات. وكانت النُّهج النشطة والمعقدة لبناء السلم وصنع السلم وسائلنا الأولية لتنفيذ نتائج المفاوضات.

وإن التحسين المستمر في تشاطُر المعلومات بين أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتعاون المعزز بين مجلس الأمن والأمانة العامة، والشفافية المتزايدة في صنع قرارات المجلس، والتمثيل المتزايد المنصف في المجلس من بين الأدوات الرئيسية لتحسين كفاية المجلس. وقد تحقق بالفعل الكثير. وهناك طريق هام للغاية يؤدي بنا إلى إصلاح مجلس الأمن عن طريق الجمعية العامة. لكن هناك طرقا أخرى بالغة الأهمية للتحسين تقع بالكامل في إطار اختصاصات المجلس ذاته.

إن دور قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة والأزمة المالية لحفظ السلام بشكل عام يدفعاننا إلى إعادة النظر بشكل كامل في حفظ السلام. والجمهورية التشيكية تؤيد التحسين المستمر لكفاية أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن لا نؤيد وجهات النظر المتشائمة المنحازة فيما يتعلق بنتائج هذه العمليات، ولكننا نحاول ألا نستخف بأوجه القصور أيضا.

وحكومة بلدي تؤيد تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات والترتيبات الإقليمية على أساس الفصل الثامن من الميثاق. وأهمية هذا تتصل اتصالا وثيقا بالمشاركة المتزايدة من جانب المنظمات الإقليمية وتقسيم العمل بين تلك المنظمات والأمم المتحدة في صنع السلام، والدبلوماسية الوقائية، ومجالات أخرى، في جهد لإنشاء نظام أمن دولي جديد. وبالنسبة لذلك التعاون وبالتحديد بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك فإن بلدي يحبذ زيادة تسهيله.

إننا نؤيد إصلاح نظام تمويل عمليات حفظ السلام والذي ينبغي، قبل أي شيء، أن يميِّز بين الدول الأعضاء على أساس معايير واضحة وموضوعية. والجمهورية التشيكية لم تعيّن بعد في أي مجموعة من مجموعات الدول الأعضاء وبالتالي لم تسهم حتى الآن في صناديق حفظ السلام. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، أننا مع ذلك على استعداد لتقديم مدفوعات كاملة وفورية تمثل حصتنا حالما يقدم الأمين العام طلبا رسميا بذلك.

وبعد أشهر معدودة ستكمل الجمهورية التشيكية فترة عضويتها في مجلس الأمن. وقد فكرنا كثيرا بشأن دور الدول غير الأعضاء، وخاصة البلدان الصغيرة مثل بلدي.

ومن المنطقي أن دور هذه البلدان في السياسات العالمية لا يمكن أن تكون له نفس أهمية دور الدول الأعضاء الدائمة العضوية. ومع ذلك فإن للجمهورية التشيكية مصالحها الخاصة في سياستها الخارجية وما فتئت تسعى إلى تحقيقها. وفي حين أن الملامح الأساسية لسياستنا الخارجية تتوافق بشكل عام مع ملامح سياسات البلدان الديمقراطية العريقة الأخرى، فإننا نحاول أن نطرح أفكارا جديدة، وحججا جديدة، ورؤى جديدة ونُهجا جديدة. ومن خلال عملنا في مجلس الأمن، دللنا أيضا على أن الجمهورية التشيكية لا تركز على الصراعات الأوروبية فقط على حساب الأزمات في المناطق الأخرى من العالم، حتى وإن كانت صلة تلك الأزمات بمصالحنا السياسية الخارجية المباشرة غير واضحة تماما.

ونأمل ألا نكون إبّان عملنا في مجلس الأمن قد خيبنا آمال العديد من الدول الأعضاء الصديقة التي صوتت مؤيدة انتخابنا. وما فتئنا نبذل قصارى جهدنا لنحسن الشفافية في المجلس ونحسن الاتصالات بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، لا سيما مع البلدان المساهمة بالقوات، ولكي نمثل، إلى حد ما على الأقل، موقف البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضا. وهذه موضوعات نأمل من جميع الأعضاء غير الدائمين أن يتابعوها في المستقبل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر النائب الأول لوزير خارجية الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة للممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد مانزي باكوراموتسا.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أتوجه بالتهنئة إليك، السيدة الرئيسة، على توليك رئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن. وأن حياد بلادك ورئاستك تضفي على هذه الهيئة جوا من السكينة وشعورا أكثر إنسانية، كثيرا ما تحتاج إليهما. فشكرا لك على ذلك.

ينضم وفد رواندا إلى مجتمع الأمم في الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ورواندا بانضمامها إلى هذه المنظمة، أرادت أن تنضم إلى بلدان العالم الأخرى ذات الإرادة الطيبة من أجل إحلال السلم والأمن في العالم.

فالنجاح الكبير الذي حققته هذه المنظمة تمثل في أنها أفسحت المجال أمام دول العالم لكي تجتمع وتتبادل الرأي وتتحاور.

ونود أن نشيد هنا بالبلدان التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية باتخاذ مبادرة إنشاء هذه المنظمة العالمية، التي تمثل المحفل الأمثل لكل أمم العالم.

ولئن كان العالم قد نجح في تجنب حروب أخرى بفضل وجود هذه المؤسسة النبيلة، إلا أنه لم ينجح في بلدان العالم الثالث في تجنب المئات من الصراعات التي قامت بين أعضائها وبدعم متواصل من أعضائها. فبعد ١٩٤٥، انتقلت الحروب من نصف الكرة الشمالي إلى نصف الكرة الجنوبي.

وخلال هذا القرن، وقعت حالة إبادة جماعية ثالثة شريرة ومذهلة، في رواندا، وهي عضو في هذه المنظمة الموقرة. وأدان الأمين العام للأمم المتحدة تلك الإبادة، ونحن نشعر بالامتنان نحوه؛ واختار مجلس الأمن أن يسحب قوات صون السلام التابعة له؛ وعرضت الدول الغنية على شاشات التلفزيون صور أعمال قتل المدنيين الأبرياء لكي تراها شعوبها.

إن الذين دبروا الإبادة الجماعية هذه كوفئوا من جانب البلدان الأعضاء في هذه المنظمة الجليلة، وهي البلدان الموقعة على اتفاقية منع إبادة الجنس. وقد حصلوا على الحماية غير القانونية، وعلى الطعام والمأوى والعناية والتدريب والتجهيزات العسكرية ليتمكنوا من العودة إلى السلطة في البلاد عن طريق القوة. ويجري الآن الإعداد لعقد مؤتمرات من شأنها أن تيسر المهمة لهم.

وفي هذا الصدد، فإنني، سيدتي الرئيسة، أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى بلدك بالنيابة عن حكومة بلدي لأنه قدم المساعدة للأطفال الذين جرحوا جسديا ونفسيا في تلك المذبحة. وأود كذلك أن أشكر باسم حكومة بلدي البلدان التي اتخذت تدابير ملموسة تجاه الشعب الرواندي - وهي الولايات المتحدة، والمملكة المتدة وألمانيا وهولندا وأيرلندا واسبانيا، وأكتفي بذكر أسماء هذه البلدان.

و "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك يغزو الآن قلب أوروبا. وكلما ازداد عدد أفرقة العمل المشكّلة لحل المشكلة، وازداد عدد الجنود المرسلين للحد من الأضرار، ازدادت أعمال التطهير العرقي اشتعالا.

لقد كانت أفريقيا، طوال خمسة قرون، ضحية الاعتبارات السياسية العالمية. فأفرغت من سكانها أول الأمر ثم عانت تحت نير القوى الأجنبية. وقبل أن تتمكن من التقاط أنفاسها، وقعت في أتون الحرب الباردة بين

الشرق والغرب. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ما زال الاتجاه السائد يتمثل في تهميش القارة.

وما دامت العدالة المنصفة غير متاحة للجميع في العالم، فلن يتحقق السلم والأمن. وما دامت التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطبقة بإنصاف غير متوفرة للجميع، فسيظل السلم والأمن مجرد كلمات جوفاء، فارغة من المعنى.

فبعد مرور ٥٠ عاما على بدء الأمم المتحدة ممارسة أعمالها، فإن هذه المنظمة بحاجة لأن تقف وتستعرض أهدافها وتنقح برامجها. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت الحاجة إلى إصلاح وتجديد الأمم المتحدة أمرا لا مفر منه. ومن الأهمية بمكان إعادة تشكيل الأمم المتحدة لكي تلبي تطلعات الدول الأعضاء، وخصوصا دول البلدان النامية الأقل استفادة منها.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، يجب أن يتحقق فيه التمثيل الجغرافي المنصف من خلال زيادة عدد مقاعد الدول دائمة العضوية والدول غير الدائمة العضوية. وفي مجال إعادة تشكيل المجلس هذا، يجب أن تحصل أفريقيا على بضعة مقاعد دائمة مع كافة الحقوق والواجبات ذات الصلة. وهذا حق تدين به المنظمة لتلك القارة وليس امتيازا.

ومجلس الأمن بحاجة كبيرة لأن يضفي الطابع الديمقراطي داخليا وبحاجة إلى شفافية أكبر سواء بين أعضائه أو إزاء هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وأود أن أختتم كلمتي بالتذكير مرة أخرى بأن العدالة والتنمية عنصران أساسيان إذا ما أريد إحلال السلام والأمن في هذا العالم. وهذا هو مبرر وجود الأمم المتحدة، وتلك هي الأمنية الوحيدة التي يود وفد رواندا أن يعبّر عنها في هذا الصدد.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا لدى الأمم المتحدة على بيانه وأعطي الكلمة للممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة سعادة السيد سالم بن محمد الخصيبي.

السيد الخصيبي (عمان): اسمحي لي في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أنقل تهانيّ الخاصة لك ولبلدك الصديق، إيطاليا، على ترؤسك هذا الاجتماع الوزاري الهام لمجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إلى أصحاب المعالي، وزراء الخارجية، وأصحاب السعادة، مندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، تحيات وزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان، صاحب المعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وأطيب تمنياته لاجتماعنا هذا بالنجاح. ولولا ارتباطاته المسبقة، لكان حاضرا بين ظهرانينا هنا اليوم.

ويود وفد بلدي، سيدتي الرئيسة، أن ينوه بالعمل الممتاز والقيادة القديرة لسفيركم، باولو فولتشي، الذي قاد أنشطة مجلس الأمن لهذا الشهر وأدار دفة المناقشة التي أدت إلى توافق الآراء بشأن البيان الرئاسي الهام الذي سيعتمد اليوم في الاجتماع الوزاري تحت قيادتك الحكيمة، سيدتي الرئيسة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية أحزانا يعجز عنها الوصف. وعلى هذا الأساس فقد أكد المجتمع الدولي في ميثاق الأمم المتحدة على مبادئ الحقوق الأساسية للإنسان، وتحقيق العدالة، والعيش معا في سلام وحسن جوار، وعدم استخدام القوة المسلحة، والتي ينبغي احترامها في جميع الأوقات ومهما بلغ الثمن. وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بالنهوض بالتعاون الدولي القائم على أساس سليم، بما فيه المصلحة العليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، وتحقيقا لهذه المقاصد، ما برحت منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى تعمل معا جاهدة من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد النبيلة المكرسة في ميثاق هذه المنظمة.

وقد اضطلع مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين، بدور بارز في هذا المجال، وقد اتسع هذا الدور في الآونة الأخيرة كما وكيفا إلى درجة أن حفظ السلم لم يعد آلية مقبولة دوليا فحسب بل أيضا أداة لا غنى عنها في حسم كثير من الصراعات في بقاع العالم. وقامت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور بارع في أماكن كثيرة مثل ناميبيا والسلفادور وكمبوديا وهايتي.

وعلى الرغم من هذه النجاحات التي حققتها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن الكثير من العقبات والعثرات التي حالت دون انجاز مهامها بنجاح، كما هو

الحال في الصومال ورواندا وليبريا والبوسنة والهرسك، تشهد بوضوح على هذه الحقيقة. وفي ضوء هذه الصعوبات والقيود المالية التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم في هذا المنعطف الحرج للغاية من وجودها، نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي أن يتعلم من التجارب السابقة وأن يستفيد من قدرات بعض المنظمات الإقليمية القائمة بقدر أكبر من العزيمة والالتزام بحسم المسائل المتبقية، وفقا للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يتطلب من مجلس الأمن، كمبدأ بالغ الأهمية ينبغي احترامه في جميع الأوقات، أن يجري دراسة دقيقة ومستفيضة قبل الشروع، بموافقة صريحة من الأطراف المعنية، بأية عملية لحفظ السلام من حيث الإطار الزمني والأهداف والولاية وفي حدود امكانيات وموارد أجهزة الأمم المتحدة المعنية.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، نعتقد أن "ملحق لخطة السلام" الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة، يتضمن الكثير من العناصر المفيدة للمناقشة الحالية حول إعادة انعاش دور الأمم المتحدة في حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، نحن نعتقد أن البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥ بشأن هذا الملحق، إلى جانب البيان الصادر حول الشفافية والتنسيق فيما بين أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات، يمثلان خطوة في الاتجاه الصحيح لتعزيز عمل الأمم المتحدة، وامتثالا صارما لميثاقها.

إن السلم الذي ننشده جميعا، كما يتوخاه الميثاق، لم يتحقق بعد. ففي الشرق الأوسط، وعلى الرغم من توجه الأطراف العربية واسرائيل إلى الحوار والتفاوض بعد عقود طويلة من الحروب والكراهية، فإنه لم يتحقق حتى الآن السلم المنتظر بفارغ الصبر، وبالذات على المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي، ولا يزال التقدم مفقودا، رغم أننا ما زلنا نأمل في أن دينامية العملية السلمية الجارية ستزيل العقبات التي قد تمثل أمام إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة. ويجب على اسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن ضمان نجاح هذه العملية التي بنيت على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وعلى نفس المنوال، عانت الجهود الدولية المبذولة لمساعدة العراق على تجاوز محنته الحالية من نكسة كبيرة نتيجة تردد الحكومة العراقية واخفائها حتى وقت قريب لكثير من المعلومات الهامة عن اللجنة الخاصة.

وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نذكر أنفسنا بأن الأمن الجماعي لم يعد قاصرا على الصراعات العسكرية؛ فهناك أخطار أخرى، مثل الإرهاب والتعصب والتطرف، تهدد السلم والأمن الدوليين. وهذه الظاهر السلبية لها هدف واحد: تقويض مبدأي التسامح وحكم القانون. وإن التزامنا بالأمن الجماعي، كما ينص عليه ميثاق هذه المنظمة، ينبغي توسيعه لمعالجة مثل هذه الظاهر بغية تمكين الدول من المضي في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن التغييرات والتحديات الجذرية التي شهدناها في الآونة الأخيرة في الكثير من بقاع العالم تتطلب منا ردا جماعيا. وإن اجتماعنا اليوم على المستوى الرفيع يوفر لنا فرصة لتبادل الآراء في هذا السياق بغية مواجهة هذه التحديات الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي مواجهة هذه التحديات، سواء من خلال حسم المشاكل الإقليمية العالقة أو من خلال رأب الفجوات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، من المحتم على الأمم المتحدة أن تركز جهودها، الآن أكثر من أي وقت مضى، على ايجاد الحل والتوافق المطلوبين. ونحن نعتقد أن هذه المنظمة الدولية تملك من القدرة على القيام بأكثر من ذلك، مما يمكنها من القيام بدورها المنشود. إننا ندرك الصعوبات التي قد تعترض الأمم المتحدة، ولكن هذه الصعوبات يمكن تخفيفها عن طريق جهودنا المشتركة لإعادة هيكلة هذه المنظمة والبحث عن وسائل جديدة وأقل تكلفة تحول دون زجها في كل صغيرة وكبيرة في العالم.

إن بلدي يعتقد أنه يتوجب على جميع أعضاء المنظمة السمو فوق خلافاتهم وتحمل مسؤولياتهم بغية اظهار نواياهم الحقيقية والوقوف إلى جانب السلام المشترك الذي يمكن الأمم المتحدة من ارتياد آفاق القرن الحادي والعشرين، حيث ستصبح التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من حياة الشعوب التي تسعى إلى تحقيق السلم والأمن والمستقبل الزاهر للأجيال القادمة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لعمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سفيري.

سأدلي الآن ببيان بوصفي وزيرة خارجية ايطاليا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالاشادة بكم، سيدي الأمين العام، على الطريقة المثالية التي تقودون بها منظمتنا وتخدمونها.

لقد كرست ايطاليا منذ اللحظة التي انضمت فيها إلى الأمم المتحدة القدر الأكبر من جهودها السياسية والدبلوماسية لتحقيق أهداف المنظمة. ويدرك بلدي ادراكا كاملا أن أفضل طريقة للإصغاء إلى صوت دول العالم تتمثل في تعزيز دور منظمة تكون كل الدول ممثلة فيها. واليوم، بعد انهيار حائط برلين ونهاية الحرب الباردة، تثني ايطاليا على الدور الأكثر دينامية الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. لقد أسهمت ايطاليا اسهاما ملموسا في هذا الدور، دور صيانة السلم والأمن الدوليين، عن طريق المشاركة المتكررة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والقوات المتعددة الجنسيات التي أذن بها مجلس الأمن والعمليات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية بناء على طلب من مجلس الأمن.

وإذ تستعد المنظمة لرسم مسار نصف القرن الثاني من حياتها، عليها أن تبدي الشجاعة التي أبدتها مرارا في حالات الطوارئ الدولية لكي تواجه بدلا من ذلك حالتها الداخلية. وإذا كان لنا أن نبدي احترامنا للمبادئ المكرسة في ميثاق سان فرانسيسكو، فعلينا أن نصلح منظمتنا لنجعلها متمشية مع التغييرات في العالم وفي زيادة عضوية الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف النهائي للإصلاح الذي حددته الجمعية العامة - أمم متحدة أكثر انصافا وتمثيلا - يجب أن يعبر عنه في العملية التي نتداول بها شكل الإصلاح ونختاره وننفذه.

وفي هذا السياق، قدمت ايطاليا اقتراحا مبتكرا لإصلاح مجلس الأمن يستلهم مبادئ الديمقراطية والشفافية والتمثيل الجغرافي المنصف لكل الدول الأعضاء، مع الحفاظ على كفاءته وفعاليته، وهو اقتراح يستهدف تلبية أماني جميع الدول الأعضاء والتوفيق فيما بينها.

وفي هذا المنعطف التاريخي الحاسم ينبغي لنا أن نقف صفا واحدا ونواجه تحديات الحاضر والمستقبل. وينبغي أن نواصل سويا جهودنا من أجل صوغ عالم أفضل لكل الأمم ولكل الشعوب.

أستأنف وظيفتي بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

عقب مشاورات أجراها أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"اجتمع مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، على مستوى وزراء الخارجية، للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ولتبادل الآراء حول التحديات التي يواجهها مجلس الأمن.

"لقد اضطلع مجلس الأمن منذ إنشائه بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين اللذين تقوم عليهما التنمية والتعاون فيما بين الدول. وشهدت السنوات القليلة الماضية على وجه الخصوص تغييرات بالغة الأهمية، حملت معها آمالا وتحديات جديدة. وقد ساعدت العمليات التي أذن بها مجلس الأمن على إعادة السلام والاستقرار إلى بلدان نكبتها الحروب آمادا طويلة. وبالرغم من أن تلك العمليات كانت ناجحة إلى حد بعيد، فهناك مناطق لم يتحقق فيها نجاح. ويجب ألا يألو المجلس أي جهد في سعيه المستمر لصون السلم والأمن الدوليين، والاستفادة من الخبرة التي اكتسبها من العمليات السابقة والقائمة.

"ويسلم مجلس الأمن بأن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب استجابة ذات عزم تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

ويرى أعضاء مجلس الأمن أنه يجب تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها للمساعدة على مواجهة هذه التحديات. وهم يحيطون علما بالنتائج التي خلص إليها الفريق العامل المنبثق عن الجمعية العامة والمعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته وغير ذلك من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن، بما في ذلك، في جملة أمور، ضرورة توسيع المجلس نفسه، والاستمرار في استعراض أساليب عمله، بشكل يواصل تعزيز قدرته وفعاليته، وتعزيز طابعه التمثيلي وتحسين كفاءة أعماله وشفافيتها، وبأن خلافات هامة بشأن قضايا رئيسية ما زالت قائمة. ويعتقد المجلس أيضا أنه ينبغي استخدام أدوات العمل الوقائي استخداما فعالا، ومواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. وسيواصل المجلس إيلاء أهمية قصوى لسلامة وأمن جميع الذين يعملون في الميدان تحت علم الأمم المتحدة.

"ويؤكد أعضاء المجلس مجددا التزامهم بنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق. وفي هذه المناسبة الجليلة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يحتفل المجلس، إلى جانب الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما تم إنجازه حتى الآن، غير أنه يجدد أيضا التزامه بصون السلام والأمن الدوليين. وهو المجال الذي يضطلع فيه المجلس بالمسؤولية الأساسية، وبالعمل على انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1995/48.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم أعماله لهذه الجلسة التذكارية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥